

ملتقى السلائف الكيميائية إخضاع المصانع والمخابر للمراقبة

دخولها إلى المخبر . كما يخضع المخبر الذي يستورد هذه المواد إلى رقابة مصالح الأمن وزارتي الصحة والصناعة إلى جانب الرقابة الأومية من خلال المكتب الدولي لقمع المخدرات والجريمة.

للاشارة فان تنظيم الملتقى بالجزائر في هذا التوقيت يعتبر استجابة لتوصيات الدورة الاستثنائية العشرين التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في جوان 1998.

وقد اعتمدت الدول الأعضاء خلال تلك الدورة إعلانا سياسيا وخطط عمل لايلاء اهتمام خاص

لتدابير صنع المخدرات و المؤثرات العقلية واستيرادها وتصديرها وتوزيعها بطريقة غير شرعية وتسريب السلائف المستخدمة في صنعها.

حسب وثيقة وزعت خلال الملتقى . شبكة خاصة داخل الشركة والمؤسسة.

وتحمل الشركة الموظفين المسؤولية في حالة سرقة السلائف تكون عملية إقامة العلاقة بتهرب السلائف أسهل إذا كان الموظفون واعين بحساسية هذه المواد. أما بخصوص التجربة الجزائرية فان السلائف الكيميائية التي تستورد تخضع للرقابة من قبل دخولها إلى الجزائر وأثناء استقلالها بغية ضمان استخدامها للأغراض القانونية والشرعية .

كما أن هذه المواد تدخل إلى الجزائر بطلب من المتعاملين بقية استعمالها لأغراض مشروعة وقانونية وتكون تحت رقابة المصالح الأمنية إلى غاية

التجميل والأدوية والمواد الغذائية والصناعات البتروكيمياوية وغيرها .

غير أن المتدخلين دعوا بالمقابل إلى مكافحة الصناعة غير المشروعة لهذه المواد عن طريق الكشف عن الصفقات التجارية المشبوهة وتبليغها للهيئات الوطنية لمراقبة السلائف الكيميائية .

ولبلوغ هذه الأهداف يتعين . حسب المتدخلين . توعية الموظفين بضرورة جعل الجميع يدرك أهمية أن المخدرات مشكلة بالنسبة للجميع مع التأكيد على ضرورة التحلي بالحيطه داخل الشركة.

وفي هذا الشأن تقيم الهيئة الوطنية الفرنسية لمراقبة السلائف الكيميائية عبر التراب الفرنسي .

شدد المشاركون في أشغال الملتقى الوطني التحسيس حول السلائف الكيميائية للمخدرات أمس بالجزائر العاصمة إلى أهمية إخضاع المصانع والمخابر المستغلة للسلائف الكيميائية للمراقبة. وأشار المشاركون خلال اليوم الثاني من أشغال هذا الملتقى إلى أن الصناعة تعتبر خط الدفاع الأول ضد الاستعمال غير الشرعي لهذه المواد فهي تحتل موقعا أساسيا للتعرف على العمليات المشبوهة.

وتتوفر الصناعة . كما جاء في التدخلات . على التجربة والخبرة الضروريين للتعرف على العمليات المطلوبة المشبوهة داعين إلى التعاون مع المتعاملين في مجالي الصناعة والتجارة. وأكد المشاركون في ذات الصدد إلى أن النشاط الصناعي القانوني مشروع مثلما هو الشأن بالنسبة لمواد